

ويجب أن يترافق ذلك مع إطلاق حرية الإعلام والصحافة والتعبير واعتبار الإعلام الرسمي وليس لحزب أو فئة واحدة تحنكره لنفسها وأفكارها وأشخاصها.

كما يتوجب إعادة بناء سلطة قضائية مستقلة وإعطائها الدور الكامل لتنفيذ العملية الانتخابية إن كل ذلك يشكل الخطوة الأولى للبدء بالإصلاح الحقيقي، يتبعه تعديل صلاحيات مجلس الشعب بحيث يتحول إلى مجلس نواب له الدور الكامل بالرقابة وتحديد عمل السلطة التنفيذية وبرنامجها وإحقاق أجهزة الرقابة والمحاسبة والتفتيش به وحصر حق التشريع وإصدار القوانين به وحده وإعطاء قراراته الصفة الإلزامية للتنفيذ ويكون المرجع الأساسي والوحيد للشعب ورفع الهيمنة والسيطرة عن السلطة القضائية وإعطائها استقلالها الكامل لتكون حامية الحريات والحقوق .

إن مداخل الإصلاح معروفة وطرقه وآلياته واضحة وأي محاولة للتعمية عليها بترقيتها أو تزيينها بتزيينات وهمية أو شكلية لن يكون لها إلا تأثير سلبي جديد على الوطن والمواطن كما أن التأخير والتسويف والمماطلة بأجراء هذه الإصلاحات يزيد من الاحتقانات بالمجتمع ويضيع عليه زمامنا نحن بأمن الحاجة إليه لردم الهوة مع العالم، وكما أن التأخير سيزيد كلفة الإصلاح على وطن دفع الكثير الكثير ثمناً لشعارات وطنيات دمرت بنينته الأخلاقية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

سجن عدرا ٢٥ - آذار - ٢٠٠٧ المحامي أنور البني

رئيس المركز السوري للأبحاث والدراسات القانونية

الانتخابات البرلمانية ... المشاركة أم المقاطعة ؟

• بقلم: ميثان هوري

إن المدخل السليم للمشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات البرلمانية السورية القادمة يبدأ من الدراسة السليمة والتحليل العلمي الدقيق للوضع الداخلي السوري وينتهي عند معرفة الملاح الرئيسية له ولطبيعة السلطة الحاكمة وتوجهاتها المستقبلية. ولكن قبل ذلك يجب معرفة وتقييم الخطوط الأساسية لإحداثيات واقع الديمقراطية في البلاد الذي يعتبر الشرط اللازم والأهم لعملية المشاركة أو المقاطعة.

وفي تصوري لا يوجد ما يمكن تسميته بالواقع الديمقراطي في ظل غياب الديمقراطية العامة واستمرار حالة الطوارئ والأحكام العرفية. وعدم وجود قانون حضاري ينظم عمل الأحزاب السياسية السورية، وتختلف قانون الانتخابات وغياب أي توجه جاد نحو الانفتاح على الشعب وتفهم قضاياها.

بالإضافة إلى تحكم الذهنية الشوفينية بمصير ما يناهز ثلاثة ملايين مواطن كردي وقضيتهم القومية التي تعتبر قضية وطنية وديمقراطية في جوهرها. وما زالت معاناة أكثر من ربع مليون مواطن كردي مستمرة نتيجة حرمانهم من الجنسية السورية بموجب إحصاء عام ١٩٦٢ إذ لا

وخاصة تسمية لجان المراكز الانتخابية الذين يتم تعيينهم من الموظفين الحزبيين الموالين منقذ الأوامر والتعليمات .

وتأتي بعد ذلك كله الإجراءات التنفيذية على الأرض التي ترك القانون أمر معالجتها لواقع السيطرة والهيمنة السياسية والأمنية . وهي أولا الصناديق الجواله غير الثابتة وغير المراقبة تحت حجة " البدو الرحل - قطعات الجيش ... وغيرها وهي صناديق احتياطية جاهزة يتم زجها بالأصوات المطلوبة والأعداد اللازمة في المراكز لتشكل فرقاً نوعياً لمصلحة المعينين مسبقاً أو لإسقاط مرشحين لحساب آخرين ..

وثانياً عدم تسمية يوم الانتخابات عطلة رسمية مما يجعل العاملين وعناصر الجيش والشرطة والأمن وهم كتلة أساسية كبيرة جداً في الانتخابات تحت وصاية وإشراف رؤسائهم ومسئولي الرقابة والأمن والتوجيه المعنوي وغيرهم من أجهزة الوصاية ويجبرهم على إعطاء أصواتهم لمصلحة القائمة مهمة رسمية للعامل يثاب عليها أو يعاقب .

وثالثاً تأتي عملية تسخير كل أجهزة الدولة والحزب والأمن بإمكانياتهم وآلياتهم وأموالهم وأشخاصهم لدعم القائمة الجاهزة فنصرف المكافآت ونقدم المهرجانات والإعلانات والمسيرات والضيافات على حساب الشعب وامواله دون حساب أو رقيب ويسخر الإعلام كله بكل إمكانياته لمصلحة القائمة الجاهزة في انتهاك واضح للأموال العامة وحقوق بقية المرشحين .

وجاء مؤخراً التعديل الأخير على قانون الانتخابات بتحديد الإنفاق الانتخابي بمبلغ ثلاثة ملايين ليرة سورية ليحكم حلقة الحصار تماماً على أي إمكانية خروج عن السيطرة ويسد ثغرة ظهرت مؤخراً ولم تكن موجودة في أوائل السبعينيات حينما صمم القانون خاصة بعد حصول تسرب لأصحاب رؤوس أموال طفيلية أو وطنية في الدورات الأخيرة أدت إلى اشكالات سياسية أو اقتصادية وظهور رموز يمكن أن تنافس الرمز الأوحد ولو بالإعلام فجاء التعديل ليغلق الباب أمام هؤلاء ويسمح بالتحكم بدخول عناصر أما لحمايتهم أو بتدعيمهم ثمن الدخول إلى المجلس الذي يجب أن يطعم ببعض " المستقلين " من صناعيين أو تجار أو طفيليين أو رموز فساد ويحدثونك بعد ذلك كله عن " الانتخابات " عن أي انتخابات نتحدثون ؟

إن جذر أي إصلاح هو الإصلاح السياسي الذي يوفر لكل فئات المجتمع المشاركة في القرار السياسي بكل ما للكلمة من معنى غير ممثلها المنتخبين بأحزابها السياسية ومنظماتها الأهلية وهيئاتها الاقتصادية وهذا يتطلب أولاً قانون انتخابات حقيقي وعصري يعتمد على المعايير المتعارف عليها عالمياً وقانونياً لتوفير عملية ديمقراطية تحارب بحرية وشفافية وتتجاوز كل ما ذكرناه سابقاً عن القانون الحالي وقانون أحزاب وحياة سياسية توفر للقوى والفئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أن تعبر عن نفسها وعن برامجها بحرية وشفافية ويتم تنظيم الانتخابات عبر دوائر انتخابية صغيرة " الأحياء " بشكل أولي بما يحقق حجة التمثيل النسبي على صعيد الوطن كله بعد ترسخ العملية الديمقراطية ونشوء الأحزاب وإعادة الحياة السياسية وبناء ثقافة ممارسة الديمقراطية .